

بازدید شد  
۱۳۸۴

بازرسی شد  
۲۰-۲۲

۹۵۹۸

کتابخانه مجلس شورای ملی  
کتاب: دلائل الاحکام فی شرح شرح الایمان  
مؤلف: سید ابراهیم بن محمد باقر الموسوی القزوینی  
موضوع: فقه  
شماره قفسه: ۹۵۹۸  
شماره ثبت کتاب: ۸۶۰۷۷

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۹۵۹۸



۲۰ تا چوبه نیم  
الدکب صفر





عراق القوم العجم وبنو شعب

[illegible]

أصلها

[illegible]























[illegible]

محم

يجمع فيه المارة بلباس الرجال والفتية كان فيه ولدان كالأندلس ومن المراتب الخمسة بقا يبيع الجلود والوق ويصنعون الخشنة  
 النصوص المشاهدة به من غير محض بل العظم والمعادن الصلبة كان من غير فائدة الحكم ومع ذلك الحان في كتب الاستدلال  
 فيلهو من الحكم الجلود بعضها على بعض والحق بالجمع من عقود المعاصفة ما لا يتفق على ما أولفم العرف إلى أن المالك  
 والمعادن والكتب المتخذة بعض ألبان متلا إلى الخليل الحان إلى البع في غير الطعام المشوي على غلظة الجلود الجوان  
 الأصل في النصوص على المالك هذا على الأصل والعوض نقل إلى الزجر من السلع للعدوى ولما صدره من الضرب من مكيف والسرور  
 عليه وحكمه معروف به فانه لا يمكن أن يحل على الخمر عند المال الذي يعلق الذي واحد العوض **وله** ما يجب على الإنسان  
 عيناً وكفاية بقرصا ولا فاسداً وموسماً غير أن ما أسيا وعرضاً للندوبه وقد عرفت حرماً لأجرة على العلم بل أطلق الآية  
 بالزوال ويعرفه وما الواجب به بذلك الفاعل من دون عقد بل يكون الدوام مجرد عن العمل في غير ما ذكره من غير  
 أو شرط في ضمن ذلك الواجب على المالك ما من كسب فيه ومنه فلا يجب أخذ الأجرة أو قبلاً لأجرة لا يجوز عليه  
 بالماز ولا استجاره ومن هذا الباب إجابة العباد من مال ولهم على ما لم يبيعوه كان العوض غير ما بهذا العرض **والنصوص**  
 التي يؤخذ منها على وجه كفاية من غير بل العوض يجب أن يطلب العاد من غيره المأكل والحد ليعاين ما يجب على ما لا  
 جازاً لأجرة لا لا يجوز عليه بل الأجرة نقل إلى الأجرة على الواجب في ضمنه ومنه كسب المولى ومنه ما لم يبيع  
 ويجعل العاد من ذلك الولد المتخذ لا يملك ولا يبيع زائلاً من الحق لانفع العمل وهو الواجب حصول المتناول هو الأجرة  
 يحتمل كلفها المالك ولو هو غير المالك فلا تغل بل يقع العمل وهو أجرة سجاناً ولا يملك المالك ولا من سائر الجمع بين العوض **والنصوص**  
 على تسليم المتعد من غير ذلك من غير فائدة لأجرة سلطان المالك على العمل ولا فائدة لأجرة على العمل وأما الاستدلال  
 لا بد من تبين فعله على غير ذلك من غير فائدة لأجرة العوام لا تغل بل يقع العمل وهو أجرة سجاناً ولا يملك المالك ولا من سائر الجمع بين العوض  
 على الجلال أن هذا كما إذا أخذ الأجرة إلى ما لم يبيع من حيث أن هذا على العمل على أخذ الأجرة والعمل على العمل  
 أن لا يأمر المتعلق بوجوب المالك من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة  
 ثانياً كما لا يخفى على العمل من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة  
 من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة  
 في العاد المالك الواجب له العاد من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة  
 في العمل واجب له العاد من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة  
 كلها فائدة لأجرة العاد من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة  
 العاد من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة  
 كذا في المالك من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة  
 كما لا يخفى من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة  
 والعاد المالك من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة العاد المالك لو كان من ماله جازاً كمن المالك هو من غير فائدة لأجرة



















































[illegible][illegible]































فلا يخرج نفسا لها من وقت الحاصل فيكون له قبل حلول أجل السلم من غير أن يخرج من أجله ولا في الجلاله ولو بعضه المنددة في الأجل  
والزمان كان كالوحيث الصنفه وحيث الجاهل وضع على كذا من الزمان لا يصح مع المخلص من الجاهل في الجاهل إذا كانت العادة بعين  
ولا يصح التمسك بالمولد في ذلك إلا مع إيراد ما يوجب على العادة على السلم وعدم الخروج من جهة الجاهل الذي كان شاعرا وأما  
مثلا فليصحب العبد المولى من غير أن يكون له على نفسه ولو كان المصنوع من غير العاصب وقد ذكره في السلم  
ولو قدما المشتري على أن يملكه أو يملكه العاصب مع ذلك فله المشتري مع العبد لا الأخير ما قبل من أصرها فان عجز  
مع الجهل الجاهل لا بد من بيعه ولا يخرج العاصب عنها العبدان والضمائم حتى يملك المثل الذي يملكه المشتري في الجاهل  
الغنى والمقتضى من التملك العبد المولى على الجاهل فلا يملكه المشتري على الجاهل ما كان بعد التملك في الجاهل  
بالمشتري العادة على البيع من غير أن يملكه المشتري ولا يملكه المشتري في الجاهل ما كان بعد التملك في الجاهل  
وجا فلا يملك المشتري الرجوع اليه كذا في الجاهل ولو كان المشتري ما بعد مدة تختلف الزمانات فيها ولم يملك  
كاهل الجاهل ولو كان المشتري ما بعد مدة تختلف الزمانات فيها ولم يملك  
التي مقابل الصنفه بالخصم مع في حق من ذلك يظهر الحق المصنوع للاصل من جهة الجاهل في الجاهل على المشتري  
مع الضميمة ولو عجز عن السلم والتسليم فلا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
علم المتعاملين أو حوض من الفاعل لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
يصلح للعقل العبد من غير أن يكون له لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
على عدد الوفاق أم لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
في حكم العبد فلا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
الذين يمتنع على العقد على جهة بعض الصنفه وكذا في الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
إذا خضع إلى الألف من شرط من شرط المتعاملين غير سوي خبايا البعض ولو كان المشتري  
يوجب حصوله في الألف من شرط من شرط المتعاملين غير سوي خبايا البعض ولو كان المشتري  
والفهم على كذا الحال في قول الثاني في الأول والمشتري في الثاني والألف من شرط من شرط المتعاملين غير سوي خبايا البعض  
ولا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
لو كان المشتري في قول الثاني في الأول والمشتري في الثاني والألف من شرط من شرط المتعاملين غير سوي خبايا البعض  
يطلب العقد في حق من غير المتعدد لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
معلوم العقد في حق من غير المتعدد لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
الذين يمتنع على العقد على جهة بعض الصنفه وكذا في الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري

على شرائه السلم والعرض من بعضه على بعضه من لزمه فكل الجاهل على عدم الفرق بينه وبين الجاهل وعلى يطلق المعقود عليه  
من ذلك قبل مع الاختيار الكيفية المشقة على جميع ومرفق مع غيرها أو الجاهل المصنوع والمشتري في ذلك ومنه في الجاهل  
الجاهل في ذلك فلهذا العادة الجاهل على عدم الفرق بينه وبين الجاهل وعلى يطلق المعقود عليه  
بعض الجاهل في هذا الشرط على عدم الفرق بينه وبين الجاهل وعلى يطلق المعقود عليه  
ويجب ما يجب على اختلاف العادة ولا التمسك به حتى يكون معلوما عندنا في القول باللفظ والمصنوع أم وكذا في الجاهل  
على التمسك به في القول باللفظ على عدم الفرق بينه وبين الجاهل وعلى يطلق المعقود عليه  
والجاهل على عدم الفرق بينه وبين الجاهل وعلى يطلق المعقود عليه  
بأنه لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
أو كاهل الجاهل ولو كان المشتري ما بعد مدة تختلف الزمانات فيها ولم يملك  
التي مقابل الصنفه بالخصم مع في حق من ذلك يظهر الحق المصنوع للاصل من جهة الجاهل في الجاهل على المشتري  
مع الضميمة ولو عجز عن السلم والتسليم فلا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
علم المتعاملين أو حوض من الفاعل لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
يصلح للعقل العبد من غير أن يكون له لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
على عدد الوفاق أم لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
في حكم العبد فلا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
الذين يمتنع على العقد على جهة بعض الصنفه وكذا في الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
إذا خضع إلى الألف من شرط من شرط المتعاملين غير سوي خبايا البعض ولو كان المشتري  
يوجب حصوله في الألف من شرط من شرط المتعاملين غير سوي خبايا البعض ولو كان المشتري  
والفهم على كذا الحال في قول الثاني في الأول والمشتري في الثاني والألف من شرط من شرط المتعاملين غير سوي خبايا البعض  
ولا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
لو كان المشتري في قول الثاني في الأول والمشتري في الثاني والألف من شرط من شرط المتعاملين غير سوي خبايا البعض  
يطلب العقد في حق من غير المتعدد لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
معلوم العقد في حق من غير المتعدد لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
الذين يمتنع على العقد على جهة بعض الصنفه وكذا في الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري  
لا يملك من الجاهل والتسليم جعله في الجاهل وأما التسليم ولو كان المشتري

هذا هو الأصل في السلم  
والجاهل على عدم الفرق بينه وبين الجاهل وعلى يطلق المعقود عليه







نه انجیل و سوره فاتحه و غیر  
۱۰/۱/۱۰

[illegible]

قال سبط بن العبد المذنب  
عائق بن قيس بن قيس بن قيس  
نقيب قيس بن قيس بن قيس

[illegible]

الحمل









































































والجواب بان المبيع هو العينة المستخرجة من معدن الجص وما بالشيء المعوي وهذا الوصف لا يخرج المبيع من كونه  
 من قبيل المبيع فلو اننا لو استوفينا غيره المشروط لم يكن هذا الوصف بل هو وصف آخر وهو ان يصف في ذلك  
 العلام احدا لا يوافق لغيره فلو كان يوافق غيره ما كان له ان يوافق غيره ولو تضمن ما لا يوافق غيره لم يكن  
 مبيعا لانه لا يوافق غيره في وصفه وانما هو في غير ذلك فلو كان يوافق غيره ما كان له ان يوافق غيره ولو تضمن ما لا يوافق غيره لم يكن  
 من قبيل المبيع فلو اننا لو استوفينا غيره المشروط لم يكن هذا الوصف بل هو وصف آخر وهو ان يصف في ذلك  
 العلام احدا لا يوافق لغيره فلو كان يوافق غيره ما كان له ان يوافق غيره ولو تضمن ما لا يوافق غيره لم يكن  
 مبيعا لانه لا يوافق غيره في وصفه وانما هو في غير ذلك فلو كان يوافق غيره ما كان له ان يوافق غيره ولو تضمن ما لا يوافق غيره لم يكن

[illegible]















































































[illegible]

من التصور

[illegible]

يظهر بعد ما في الصفحة فلا استمر على احد  
 سلاطه لم يبق قبل عام الله  
 تغلق القلوب السقوط  
 لعدم **توكل** احوالنا  
 مستعجلا لكل  
 بلا خلائ  
 ٣











[illegible]

والله

[illegible]



























































































































































[illegible][illegible]















































































[illegible][illegible]







































































































بالأشياء التي لا يمكن أن تكون موجودة  
في نفس الشيء في نفس الوقت  
كخلفه في ذلك الوقت

[illegible]



































































































































































































































































































































10

[illegible]



























































بالفائدة في هذه الشبهة المذكورة على القاعدة العامة لاخصيصها في هذا المقام اعلم ان المقام الذي اريد به ان لا يكون له  
ذو صلة له بالاول من غير ان يكون مع الجماعة وفي ذلك بالكلية **قال** ولو استعملنا قوله استخرج بالقرينة والاختلاف لانه لا يمكن  
ان يحل سوا ذلك انما الثاني يرجع الى الاول ان كان مرجعاً الى العمل بالاختلاف لانه لا بد من تقدير هذا الاستثناء على الوجه  
في ذلك الوجه السابق والناظر في هذا المقام **قال** ولو ادعى بطلان قوله في ذلك من غير ان يدعى بطلان بعضه والاختلاف  
لاختلاف الجمع المتعارف لعدم فهم من يخص به من هو مشترك بين وجهيه ومن هو بعض بعضه ذلك لو بعضه **قال**  
واعني بغيره حسب الترتيب ولا يري الى سمي الشريك كما هو مذكور وكذا في الثاني من الفصل في ترتيب السريته والاولى  
الاعتقالات والاربع من يكون معاً يري على الشك في ان كان موثراً يوم الوصية بل في اندراج البيت في جميع قوله لا يمكن ان  
شخصاً من غير سري على النقيض في غير نظر ان لا بعد معناه الا ان يعرف اليه ان لا يكون له استثناء في الراجح ان الشك في  
منه في الثاني انما اريد ان اصل تلك التخصيص احد من ثبوتها الجارية عنه فلا بد ان لا يكون له الاصل المتخصص على ذلك  
ومما يدل على استثناء السريته والاولى والخاص بهذه الزيادة المقدم عليها ما عرفت بعد تسليم ان قوله في هذا السريته الى ما عرفت  
بعضه من سريته لا بد ان يكون له اختصاصاً في بعضه من سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
مرجع احد كونه لا بعد جازم يوم الوصية يحل بالاربع من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
ما عرفت على ان لا يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
الان لا يتحقق في هذا المقام ما عرفت في الاول من ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
انما عرفت في الاول من ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
الان لا يتحقق في هذا المقام ما عرفت في الاول من ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
انما عرفت في الاول من ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته

او هو **قال** **قال** اما ما عرفت بالاشارة الى ان الاختلاف في المصلحة كان الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
علاً بظاهر الوصية وليس بالاختصاص بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
لما كان من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
مع الجماعة بالاربع من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
تأخر ان لم يكن من الوارثين في الاختلاف احد لعدم من بعد وصية بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
بعد الموت والاعتقالات **قال** ولو كان له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
حي يحصل من القابلية لم يكن من الوارثين في الاختلاف احد لعدم من بعد وصية بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
من عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
موقوف على عتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
لربح من يحصل الى الوارثين في الاختلاف احد لعدم من بعد وصية بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
على ان لا يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
لان الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
مركز الوارثين في الاختلاف احد لعدم من بعد وصية بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
من ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
وهو ان لا يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
اصح الوجهين ومن حصل من الوارثين في الاختلاف احد لعدم من بعد وصية بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
لا وجهية مركز الوارثين في الاختلاف احد لعدم من بعد وصية بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
تعم لا بد من بعض التخصيص وقوله ان كان له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
في السقوط وشبهه بان لا يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
الان لا يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
ولما كان له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
فانما عرفت في الاول من ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
كيف شاء ولا بد ان لا يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
القابلية مركز الوارثين في الاختلاف احد لعدم من بعد وصية بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً  
العرض من ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
بعد ذلك فنفردت في ان لا يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته من غير ان يكون له اختصاصاً في سريته  
على الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً بظاهر الوصية من كل شيء بغير عتق وعتق عتقاً عاماً























فثبت منها ما ذكرناه من عدم حمل الأصل للغير وان معناه ان كل من ادعى ان له ملكا لم يكره له ملكه بل وبسبب اذعاننا لما كانا  
في حوزة بعد الزيادة يكون سببا لزمها بعد التبريد ولو ادعى من ذلك الحمل على الكلاهما واستجاب الغنى معناه ان بعض  
من الغنى احدا بظاهر الغنى ضعيفا لا المالك انما حكم حكمه بالواضع بعد اذ اذاعه وبه فتدبرها ما حاسن ذلك  
اسد لها من حيث التوبة فتشادة الواضع مع بين الوارد المدعى ان ملكا بينه وبينه او احد عينا فثبت اليهم وفقدوا وعد  
ولا يثبت فتشادة الواسي بالغنى وهو في الغنى لا يجرى برفع الواسي فثبت منه ولا يثبت على الواسي وبذلك لا يثبت على الغنى  
ان الجيد فانه قال في حاشية الواسي ما يجرى التبريد في حجره وان كان هو الحاكم للطفل وعن الدار والشرع الجيد اليه لم يثبت  
من العدل حيث لم يثبت في ملكه ولا يثبت له اذ على حكمه في كونه من الواسي ولا يثبت له الصبي وعن ظاهر الصدقة الغنى  
منه بعد بيعه الغنى العظمى لا يثبت له الاصل ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
البيع من ان كان هذا الواسي لا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
الواسي وما يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
لم يثبت الغنى من ان يثبت الواسي اليه الجيد الذي هو في فقره فثبت ما يثبت في فقره او يثبت اليه الجيد  
عليه وبذلك يثبت له الواسي في غنى ما هو في غنى من الغنى لا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
فتدبر الطفل بينه وبين الواسي ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
بدونه الغنى من غنى بغيره فثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
الواسي على الجيد بينه وبين الواسي لا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
على ان يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
الملك من الملك لا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
وليس له سواه من الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
الغنى من الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
الصبي الجيد للعدم والوجه بغيره من الغنى لا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
اللائق على الحمل لا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
اللائق على الغنى من الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
هو من الغنى لا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
الملك على الغنى من الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
الواسي يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
الصبي على الغنى من الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى  
فقد اسلم الغنى من الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى ولا يثبت له الغنى

[illegible]















هو في ما بينه وبينه  
ما هو في الوجود الله تعالى  
عند العظماء الجاهل ما كان في الغيب  
وهو في ما بينه وبينه  
مع ما كان في سبيل  
القديم

[illegible]



























































كتاب النكاح  
عن الألف قبل إتمامها كان من جملة ما عدا العلف من غير أن يوطئ التيميم ولا التيميم ولا التيميم ولا التيميم  
النكاح القابل للتمتع قبل أن يوطئ من الزوج ما سئل أن لا انتقال ولا العدة لفظ البيع والأجادة وهو ما من السلف  
التي كانت شعرا وقد قيل من الزوج وقدرها الفراق ولا يبين ثلثا لألفاظها في القتل لا لانتقال ولا للمنفقة  
هو الطرف في ما برأه ذلك اللفظ حتى إذا وفت في منع العود فلا يصح أن يرد من يعتق وأبو نعيم  
لا العدة للركب والقبول وهذا كله جاري لفظ النكاح فلا بد من التحكك فلا بد من إيجابها خاصة  
بعض النكاح على الوضع وبذلك الانتقال بغيره ولا التيميم وهو سئل لعنف في كل من الوطئ وإيجاب العدة  
ويجوز لحديث غيره كلف لفظ البيع وهو من المعادلات وإن اختصرت في إيجابها للعنف وهو من المعادلات  
ثم إن زوجة النكاح تباين ما لو لا دفع بل بضمة الدين وهو من العتق من الزوجين وليس من جهة انتقال  
قوله وأما ما كان له في الطرف في قوله النكاح الدائم قوله الأول في إيجاب العدة في كل من الوطئ  
بها الفصل الأول وكان الألف في النكاح من التكرار أن يقول الفصل الأول في كل من الوطئ وإيجاب العدة  
النكاح حسب هذا الحكم به الدائم والمنقطع بل يمكن حوسب كل إتمام النكاح في جعله من أحكام الدائم الأول خاصة  
فوقه نكاح من نكاح نفسه من الرجال والنساء بالكتاب والمستند به الرجحان لا في إيجابها ولا في إيجابها  
أولها نكاح نفسه فوافق النكاح قوله من ثم قد سئل ما قد سئل من ذلك في قوله نكاح من نكاح نفسه  
استنباه لا لفظا كما يروى عن قوم العدل المنصوص في الشيء الذي ذكره المصنف ولا من رواية النكاح بكتابة الناس بغيره  
ويصح من سوسة الشيطان والقلوب من الوحدة للزوج والأولاد بالزوج على أصول الدين وعدا ما لا يرد الفراق ولا التيميم  
في دفع الشهوة حتى يخلص أصحابها من نكاح نفسه قوله القول فأنكحوا أناسا في بعض النكاح ونكاح الأول ولو لا التيميم  
لعمل الراد الفطري حتى يبارح في ذلك ما لم يوطئ في جملة ما عدا العلف من غير أن يوطئ التيميم ولا التيميم ولا التيميم  
فأنكح النكاح بعد الراد الفطري حتى يبارح في ذلك ما لم يوطئ في جملة ما عدا العلف من غير أن يوطئ التيميم ولا التيميم ولا التيميم  
ولا قل من أنكره لا لفظا إلى من عداه وقد يكون من زوجة ولا يمكن من زوجة فيوطئ على ما عدا العلف من غير أن يوطئ التيميم ولا التيميم ولا التيميم  
العرف عدس مضاف إلى الأصل ثم في كل من هؤلاء من هؤلاء في أيام المدة على المدة على ما عدا العلف من غير أن يوطئ التيميم ولا التيميم ولا التيميم  
بعد الإسلام الراد البعدي منه لأن هذه المدة لا تقضي بالانحلال إلا بعد الإسلام وأنه يوطئ في حصول الفضيحة  
قوله أفضل من نكاح نفسه لفظ الراد في أفضل من ذلك بعد الإسلام ولا بد أن يكون بعض الفرائض ما سئل بها لكن  
النكاح أفضل من غيره بعد الإسلام كان النكاح من قبل الفرائض في ذلك المدة من زمانه لم يوطئ من غيره  
سجدوا إلى الله لا يوطئ من غيره بعد الإسلام كان النكاح من قبل الفرائض في ذلك المدة من زمانه لم يوطئ من غيره

[illegible]







































بمقتضى ما كان بينه وبين الآخر من الاتفاق ولا يجرى له بالحل الواسع على الفرض متكونا كان له من ذلك  
ولا فضل ما يوجب جواز أو حصر ذلك الزوج ولا يجرى له من زوج آخر مثلا ولا يخالطه من غيره إلا بالذوق أو برونه  
بكنها مطلقا يشكك بتوصل الرجل من غيره ولا ينفذ عليه لفقد التمكن ولو كتب المدة في نفسه في معاهدة لم يلزم من ثبوت  
ذلك الاتفاق ما لا يخالطه من غيره بنفسه ولا يعلم الشيء الا بغيره فلو جرح الكفر عن انكحائه فانه ولو بعد  
الزمن الذي يجوز ان تكفي بنفسه الشيء المكنى الذي انكح به بعد الاقرار بالبيع في صدره لم يكن من زوج الكفر  
بعد تزوج المقلب نفسه مثلا كما هو وأخذ الكفر بالسجل لا يجرى له ولو كان بعد موت المسمى الماتة من نفسه  
اذا مات قبل ان يتصل بالزوج قبل رجوعه ولو طلق الرجل الكفر المسمى بغيره وصار زوجا لابنه أو ابنته لا يجرى له  
لو كان بينه وبينه مطلقا أو كذا أو كان قد جنى في طلق رجل المسمى الا اذا لم يعلق كان كان يعلم قصد طلاق  
قوله اذا كان الرجل الذي جعل على طلاقه في طلاقه بغيره واحدة لم يجرى له بعد ذلك قصد المسمى  
في العتق بلها فان كان الزوج قد طلقها فاعطى له الاب لا طلاقا له في كل النسخين بل بعد طلاقه في كل النسخين  
داه كان العقد باطلا فانسخ الآخر واحدة من النسخ التي لم يجرى له ولا يجرى له فان لم يجرى له شيئا فيفسخ انا  
الزوجان كالعوضين في المسمى بغيره المسمى عند الماتة من كسرت ولا يجرى له الطلاق وان كفى في البيع وان كان في  
قصد واحدة ولم يفسد الزوج كسرت لعدم النسخ عند القابل أو قد غير ما كانت لا تختلف قصد الماتة من كسرت  
البيع بذلك لم يجرى له قصد ما خالفه الا اذا كان في المسمى في المسمى في كل حال من طلاقه من المسمى وقد الماتة من  
لو اختلفا بعد العقد فاعطى الزوج عدم المسمى خالد وادعى المسمى بتزويجه الزوج أو اطلعا على ادعى الزوج  
قصدها عند العقد وادعى الاب نواها ما كان القول قول الاب يمينه لا يجرى له قصد الماتة من كسرت  
توى واحدة وقيل الزوج نواها ما اختلفا فيما نواه كسرت لا يجرى له قصد الماتة من كسرت بغيره ولو لم يكن في الماتة واحدة  
مستعذرها حال العقد لا يجرى له نواها ما اختلفا في الماتة عند العقد ولا يجرى له في كل النسخين  
الاخرى فيفسخ العقد ولا يجرى له في كل النسخين ولا يجرى له في كل النسخين في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت  
الزوجة والقول المسمى من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت  
الزوج والماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت  
انما يجرى له في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت  
قوله الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت  
حاله كان لم يجرى له واحد من نفسه عند عقد الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت  
الحل جانيه في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت  
نفسه الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت  
ومن كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت في الماتة من كسرت

ومن جهة ظهورها في قول أول الرب في غروب عينه والوعى لا تنقطع إلا بالحدس ما يمكن تدبره على ما ذكره المحقق من  
صورة فتقويض الزيج الغيب الرب والرب في قبول بانها الظهور وهو الكل مع دناه بالانهاض في الجانب في ذلك  
الاهدي معناه ولا يحسن بعد فقام العدد من في الزوج قصدي معناه لا ينفك عوى للحدس عندنا لظاهره فلهذا  
الاشارة والاداء فلهذا ما بعده اريب كما ذكرنا من ابره يشهد بعدم التعرض للرب لا يقدح بعد قبولها والاعوا  
واما مع عدم رؤية الكل فليس هنا ما يدل على التعرض في هذا الغيب فيبطل تنطبق على الظاهر ولو بان اول قول  
بيان بانها ما استخرجت بالقرينة كما ذكرنا في قوله اوكيل منهن ونوع احد منهن وحكمه بالوصف في مقام القول  
مثلا بالزوج اوصيه بالمال وحكمه بالزوج اوكيل من الرجال المتعددين امرأة ولم يسم الزوج فاختلج **قوله** في قوله فاختلج  
اشارة الى الزوجين غير هذا الزوج من غيره من غير فرق بين المانع والقطع والقبول **قوله** اما لا ولا ولا كانت خارجة  
اول الدرس او الصفة طارة او ما يبرز بعد ذلك ما يخرجها من الواقع فيراد انما الالاف في نفس الامر والظاهر  
بما جاء في كلامه مع اصله عدم تربية اولاده وانما اذا احتياجه بالزوج سيما وعيدنا انما العدد وحده وان الضرر والغير  
المتبني مع انشأه على انشاءه بغير معناه واستدعا في قوله ومنع على انشاءه حجة عند التمسك في المسألة  
برحمته بل هو قد جعل على الشخص انما الكل ظاهره بالعدد على هذا الكبرى مع عدم التمكن من معناه الجمل فارجع الى قوله  
على انشاءه احد العدد بالقرينة ذلك الاطلاق وحصول التبع والظاهر ان الرفع الاشارة كما يكون في عينه من كل امر  
في قصده وقبول القابل بانها الواجب فلهذا يذهب من العبارة ويجوز ان كرم بعض الغيب في العددي في بعض  
انما يقال في النسب فليس المراد اعتبارا بالغير في العددي بل المراد على اعتبار الغيب عند التلاقي كمن كان ولو ما  
في التبع العددي منها وان لم يجر بينهما من غير التبع ظاهر الاطلاق وعدم اقتضا دليل الاشارة الى ان ذلك وجه قائم  
حاصل الاشياء في بعد العدد من دونه شاع بالغير من ارفع ارفع الشا في اخذ فلهذا من في المسألة ان  
وليس الكبرى باسم الصفة والظاهر ان الزوج او بالانضمام على الصفة فلهذا على الواحدة فقال  
بني البصلة صح وكان الوصف فوكدا ولو لم يكن في الكبرى ولا بنت واما صح على الظاهر في الاسم وبقوله الشخص  
وليكال ويثبت على هذه قاعدة كانت المشارة الى ترتيب عناصره الاشارة والاسم والاضافة لانه في هذا قوله  
الشافعي مع كل اسم كاسم مع الاشارة او الوصف في الوصف مع الاشارة او الاسم والوصف مع الاشارة اوكل من قال  
فان قصد احدها بالاشارة والآخر بالقرينة فافترض في كل واحد من هذه العناصر في العدد وان اختلفت  
العدد فكان كل واحد من هذه العناصر بالاحد بالعدل وان اختلفت في العدد لخطا فكذلك الاسم لم يفسد بعد انما  
قصد الحق في هذا الزوج وهكذا **قوله** فلو تزوجوا بعدى بينه والغير **قوله** او هذا الكلام في بعض العدد من دون غير من  
من معن لوسم من هذا الكلام الغيب وبينه بالمراد بانها تعين بالاشارة كقوله معلوم الخطم ولو اختلفت في علم انتم  
انتم اوضح في شكل واحد او مستندة في شكل واحد او مستندة في شكل واحد او مستندة في شكل واحد او مستندة في شكل واحد  
او ليعتبر الاول في النسب ان ذلك كالمكانات مع التذك في اخره اولاد ولا صلح مع تربية الاقارب **قوله** او لو ادعى بغير



[illegible]

2

[illegible]































































من هذا اليمين وفيه الحزم ثم ملكه للملايين من قبل هذا الاصل وهكذا قوله الرضا وهو موجب للحزم المؤبد بالكلية  
والايجام بل بعد من هذا الذي قوله ان يكون اللين من نكاح او على وجه ما شئت من المقتضى وعلى ما اجمع  
ثانيه كسائر اجزاء الجسد حيث نزل ما في وجهه واختلفت فيه قوله فلو قد لا يكون بلا ولادة وان كانت كبيرة  
موتونه على وجهه وارتفع من الصغير قوله لم ينشئ الحرز ولا خلاف يظهر بل انما كانت ظاهره وحكيها للاصل وعدم انشأته  
اطلاقا دليل الفشل في مثل هذه والموت من امانة دليلة من غير ولادة فارتفع كما ذكره ولا بد ان تلك اللين هي  
بذلك اللين ما يخرج من الرضا قال لا بد من غير هذه علمه ومن اطلاقها بل ومن لا يولد ولا اصل يظهر للاجبة  
بالعدس غير نكاح كالاخوة باليه قوله النكاح للاصل وعدم انشأته في اطلاقها انما في ذلك بل ظاهره ان  
اختصاصه للشرع بل لا يخرج من اطلاقها الا من الرضا او من رضاع يوم ولد او خرج من بطن أمه  
من امانة ولادة والامانة لا ينفصل عن النكاح جعلها حاشا فانما اطلاقها في اطلاقها انما في بوجهه  
الغالب في مقام بيان انشأته واحدة المقتضى وعدم انشأته الا انما في اطلاقها انما في بوجهه  
عزم فلا يوجب على هذا حكم الا ان يخرج من غيرها بالشرع ولا يوجب على غيرها الا انما في اطلاقها  
ولا خلاف يظهر بل انما في اطلاقها مع الاصل مع الاصل قوله وكذا لو كان من نكاح او من رضاع او من امانة  
وهكذا للاصل وعدم انشأته في اطلاقها انما في اطلاقها انما في بوجهه  
للشأن في وجود هذا اللين لعدم مع ولا يوجب من النكاح او من الرضا او من امانة  
من امانة ولين ولدت ولدا من امانة اخرى فهو حرم ومن غير من غيره وانما في اطلاقها انما في بوجهه  
ان يجعل عدم شرعها المذكور والموت من شرعها والحكمة في شرعها هو عدم انشأته كاهو الظاهر في شرع  
الدلائل في الاستسكان في الشرع انما في اطلاقها انما في بوجهه  
على وجهه المقتضى باجماع الشارع اياه في النكاح او من الرضا او من امانة  
وجوزوا استسكانا لا المقتضى يكون الشبهة وفيه استسكانا كسائر النكاح او من الرضا او من امانة  
على امانة في اطلاقها ومنه ومن النكاح او من الرضا او من امانة  
لما في شرعها في اطلاقها على النكاح او من الرضا او من امانة  
الا في الشرع ومنه ومن النكاح او من الرضا او من امانة  
النكاح المقتضى لعدم ما دل على غير من الرضا او من امانة  
على النكاح من غير من الرضا او من امانة  
فانما في اطلاقها انما في امانة او من الرضا او من امانة  
لكونه لوجه الطريق ولما في امانة او من الرضا او من امانة  
الحرز ولادة كاهو المقتضى باجماع الشارع اياه في شرعها

للعومات المقتضى بعد انشأته الاصل انما في امانة او من الرضا او من امانة  
ثانيه كسائر اجزاء الجسد حيث نزل ما في وجهه واختلفت فيه قوله فلو قد لا يكون بلا ولادة وان كانت كبيرة  
موتونه على وجهه وارتفع من الصغير قوله لم ينشئ الحرز ولا خلاف يظهر بل انما كانت ظاهره وحكيها للاصل وعدم انشأته  
اطلاقا دليل الفشل في مثل هذه والموت من امانة دليلة من غير ولادة فارتفع كما ذكره ولا بد ان تلك اللين هي  
بذلك اللين ما يخرج من الرضا قال لا بد من غير هذه علمه ومن اطلاقها بل ومن لا يولد ولا اصل يظهر للاجبة  
بالعدس غير نكاح كالاخوة باليه قوله النكاح للاصل وعدم انشأته في اطلاقها انما في ذلك بل ظاهره ان  
اختصاصه للشرع بل لا يخرج من اطلاقها الا من الرضا او من رضاع يوم ولد او خرج من بطن أمه  
من امانة ولادة والامانة لا ينفصل عن النكاح جعلها حاشا فانما اطلاقها في اطلاقها انما في بوجهه  
الغالب في مقام بيان انشأته واحدة المقتضى وعدم انشأته الا انما في اطلاقها انما في بوجهه  
عزم فلا يوجب على هذا حكم الا ان يخرج من غيرها بالشرع ولا يوجب على غيرها الا انما في اطلاقها  
ولا خلاف يظهر بل انما في اطلاقها مع الاصل مع الاصل قوله وكذا لو كان من نكاح او من رضاع او من امانة  
وهكذا للاصل وعدم انشأته في اطلاقها انما في اطلاقها انما في بوجهه  
للشأن في وجود هذا اللين لعدم مع ولا يوجب من النكاح او من الرضا او من امانة  
من امانة ولين ولدت ولدا من امانة اخرى فهو حرم ومن غير من غيره وانما في اطلاقها انما في بوجهه  
ان يجعل عدم شرعها المذكور والموت من شرعها والحكمة في شرعها هو عدم انشأته كاهو الظاهر في شرع  
الدلائل في الاستسكان في الشرع انما في اطلاقها انما في بوجهه  
على وجهه المقتضى باجماع الشارع اياه في النكاح او من الرضا او من امانة  
وجوزوا استسكانا لا المقتضى يكون الشبهة وفيه استسكانا كسائر النكاح او من الرضا او من امانة  
على امانة في اطلاقها ومنه ومن النكاح او من الرضا او من امانة  
لما في شرعها في اطلاقها على النكاح او من الرضا او من امانة  
الا في الشرع ومنه ومن النكاح او من الرضا او من امانة  
النكاح المقتضى لعدم ما دل على غير من الرضا او من امانة  
على النكاح من غير من الرضا او من امانة  
فانما في اطلاقها انما في امانة او من الرضا او من امانة  
لكونه لوجه الطريق ولما في امانة او من الرضا او من امانة  
الحرز ولادة كاهو المقتضى باجماع الشارع اياه في شرعها







































































































































فقدنا جده من غير ان يمان الحنفية فان اذا سلم الوثن في ارضه انقضت هذه على الكفر بقدر ما استولى المسلم في  
دفع الى الاسلام في العدة فهو احبها وان خرج من كافر فلا يبطل له عليها اذا سلم الوثن من وثنية يدخل بها ثم اراد  
وانقضت عدتها وهي في ذلك الكفر من حيث اسلامه انكشف عنها عن اول اسلامه المنقضي لانقضاء النكاح مثله  
ولو استلحق العدة بان عدم الانقضاء كالاسلام وكذا في غيره من حيث اسلامه كونه انقضت بالانقضاء وخرج فلا بد من  
عدتها من حيث انقضت فان دفع الى الاسلام في العدة فهو احبها لانكشاف عدم النكاح بالانقضاء اخص من انقضت بالانقضاء  
برغم وجوبه الى الاسلام في العدة تعلم من حيث العدة الثانية وهو كافر فلا يبطل له عليها وانكشافها بالانقضت  
حيث ردوه من غير حكم بالانقضت لان النكاح بالانقضت كان النكاح واحد وكيف كان فليس له عليها  
مال عدتها لان كانت مسلمة لم يجر لها نكاح المرد او كافر بل جميع النكاح بينها وبين المرد لان عدتها الاسلام باقية  
ولذلك لا يرد لها بالانقضت بل لو كانت هي ردة مثلاً انقضت النكاح بينها مع الرجوع في العدة والعقد النكاح  
فان قالوا بالانقضت لان الرجوع اليها ما نكاح المرد انما حال ردة فلا ينعقد به وان انكشف برجع ردة انما  
السابق بحال من رجع من النكاح على رده كالايجب نكاح الكافر انما لا يرد له لان كونه وان اسلم بعد ذلك  
بعض ردة فجاز النكاح وسكن بهاء نكاحه فان الاسلام رجع الى اولها فان لو كانت احد من مثلاً ردة بعد  
قبل الاختيار لم يبطل اختياره لما للاصل وعدم كون الموت سائلاً للرجوع ولذا جاز في التفسير ونحوه وانما  
كون الاختيار ردة بطا بالرجوع لا لاطلاق قوله اسلامه لان ظاهره الجواز للاستصحاب ان الاختيار كاشف عن الرجوع  
فليس له ان يرد من الرجوع من حيث جاز في العدة على البيت اول فان اختارها وشرطه ردة وانما كونه كاشف  
الاختيار فاذ اختارها بعد ذلك الاختيار ليس استيفاء عند وانما هو تغيير لثبات العداء الصحيح للقبول مع ما يقال  
انقضت حرمه عليه اسلامه قبل اسلامه فانما اسلم اختيار العدة في الخلل الى سبب وجوبه ردة من حيث هاتين ذلك  
اسلامه ليس جازاً فانما في الخلل باللا بد من الاختيار واما في قبل تمام السبب لطلب الرجوع كالوفاة احد المتعاقدين في تمام  
السبب الملك بالقبول او القبض فانما يلزم بان الاختيار ليس استيفاء عند حتى يجلد الموت قبل تمامه وانما هو  
لثبات العداء الصحيح للقبول في حق الجميع فلا نقصان في سبب لثبات الرجوع بحسب ضعف في جملته ولا يبطل بالوفاة  
كأمره والكفر لا ينافي عدته فانما ينافي في النكاح مع امره بالانقضت فانما اختارها ردة انكشف عن ذلك من  
نكاحه من حيث ردة فان لو كانت ومن قبل يبطل النكاح واحد لا خلاف في ذلك الاصل عدم ثبوت النكاح  
منما استبان على الشرع المنقضي فلا يمكن انتقال هذا الضمان الى ردة فان لو جاز استغناء الازمة لان  
للرجوع او التمس ان مات في الرجوع ومعرفة ان من قبل ردة وفاته وان مات في الرجوع من قبل ردة وفاته  
الرجوع او التمس عليه من انشاءه في الرجوع من قبل ردة وفاته وان مات في الرجوع من قبل ردة وفاته  
وهذا انما يكون في الرجوع من قبل ردة وفاته وان مات في الرجوع من قبل ردة وفاته  
كما عرفت في ذلك فانما ينافي عدته فانما ينافي في النكاح مع امره بالانقضت فانما اختارها ردة انكشف عن ذلك من

انما نفي ذلك فلا يبعد قيام الرجوع به البتة في موضع من حيث يعلم من قبلها فافهم انما اختارها وان لم يرد من اختياره  
فيخرج ذلك بالرجوع فانما الاختيار حتى يطلع الموت على النكاح وانما اختارها من قبل ردة وفاته وان مات في الرجوع من قبل ردة وفاته  
للتراجع العلم به من المصلحة التي لا بد لها من الرجوع بالاسلام ونحوه من حيث الاختيار في الرجوع بالاسلام ونحوه من حيث الاختيار في الرجوع بالاسلام  
في الرجوع بالاسلام ونحوه من حيث الاختيار في الرجوع بالاسلام ونحوه من حيث الاختيار في الرجوع بالاسلام ونحوه من حيث الاختيار في الرجوع بالاسلام  
العدة بالوفاة وانما ينافي عدته فانما ينافي في النكاح مع امره بالانقضت فانما اختارها ردة انكشف عن ذلك من  
نكاحه من حيث ردة فان لو كانت ومن قبل يبطل النكاح واحد لا خلاف في ذلك الاصل عدم ثبوت النكاح  
منما استبان على الشرع المنقضي فلا يمكن انتقال هذا الضمان الى ردة فان لو جاز استغناء الازمة لان  
للرجوع او التمس ان مات في الرجوع ومعرفة ان من قبل ردة وفاته وان مات في الرجوع من قبل ردة وفاته  
الرجوع او التمس عليه من انشاءه في الرجوع من قبل ردة وفاته وان مات في الرجوع من قبل ردة وفاته  
وهذا انما يكون في الرجوع من قبل ردة وفاته وان مات في الرجوع من قبل ردة وفاته  
كما عرفت في ذلك فانما ينافي عدته فانما ينافي في النكاح مع امره بالانقضت فانما اختارها ردة انكشف عن ذلك من



















































































































































بالأصل الصدق النفا الخاضعة وكذا الشرف بغير ما يلزم على الذكر من خفة وعزها وميز في منقطع كحشر المراج  
في وجهه **قوله** ولو كان لها الفتح فوالا لخالق بعثه بل جلتا كما هو حاله لصحح الخيرة التي هي الحشرة الملاج قدورها  
ومع ذلك من سلم على جميع العالمين بوقوع برسمه ثم ان شأنا من انزوح وان شأنا قامت وفرب سخر  
الخيرى منها خيرا كالفان وبوقوعه من اجل الاعمال والحق قد يكون محاوره او طوبى او سيوفه في ربي برالفصول  
لاستكمال ما لاج الاول انشاء والثاني في الشيف والثالث في الخريف والآخر في الربيع ومن الاسكان انزوا كان العروق  
جاءتها الفتح في الحال من معده خارجة الى الارض لاجل الاملا في خبر غياث والاهتمام بالجزء من الفتح وهما معهما مطلقان  
ذلك لتبدأت بل قد يقال ان العلم بنبينا لا يحصل الا بعد انقضاء الاجل **قوله** ونقصت الميراثى بلا خلاف بعشره  
وجمع الخيرة السابى العنقد بالعلم وبما في قدر الرضا التوفى بالامانة من حيث انزاع على محاربهها وخلوت بها منته  
نقصه في ثلثة الفتح المقتضى لثوار الموضوعين وهو الاسكان في الجمع اذا طارها وان لم يدخلها كان لانها في الحق بالتحلل  
في حلقه من ربي الحكام قبل ثلثها بهنك الحقة من غير العلم الصحيح للزوق للعنقد بانقضاء الموضوع من ربي الحكام  
للموضوع من غير انفسه لا رزنا لخالق قال عليه السلام يعرف بينهما اذا لم انزلها في انشاء فتقع قصورته وعدم مكانته  
خالص التوبد بالتحلل وان لم يعلمها من نقصت في الشلل في عدم الفول والافان والافان في العلم ان في الفتح  
يشت بالقرارة العيون لا بوقوع او التكل على وان في ثلثة عدلين فاربعة من العيون لينا طلة النساء بجماعة اربع من  
عادلان عاقدات كما بهنك برجمي ولو السابق ونوعه ولو طلق قبل الدخول ثم علم بالعلم بنبينا بعد ما واصل في الفتح  
ولا في عدم الزوجه حتى في غير هذه ان يثبت العلم في ثلثة في ربي الحكام لعل العنقد كقوله بعد العلم  
بهنك بل يعلم الابد الزوجه كان لا الفتح ولو كان كمالها بنبينا في الفتح في الرق المنع ان الفتح  
انما اختياره في ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
او منوطا في عدم الوقوع ولو كان بنبينا لا يعلم ما فيها من طلة في الفتح في الفتح ولو كان في اختياره في الفتح  
ومعها في ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
فيكونه لاختياره بعد من حرم وجهها في العلم بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
الفضل كما بهنك بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
اصل اختياره لاختياره الفتح **قوله** قال تعالى من ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
ومع العلم بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
وتعريف الشاة ونحو ذلك في ذلك وهو الشاهد من الطلة في الفتح بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
اما السكون من العيون بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
مع فقه في الواقع فان ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
ولها من ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت

الموجب لخبيا مع العلم به وهو الذي في الفتح السابق الا ان لا يكون زوايا على خبنا العيون في جميع ما باليد في الفتح  
فيه فلا يتوهم افعال خبنا في جميعه يمكن انفسا امدتها ونبينا لا يكون لنا في الأصل فظاهر الموضوع في ربي الحكام  
عب لا يعلم برسمه ذلك اشترطه كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
صفه الكمال لا يفتح او الفتح بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
توالت في شدة او في قلة او في غيرها من غير انفسا امدتها ونبينا لا يكون لنا في الأصل فظاهر الموضوع في ربي الحكام  
برأيه انظر الى الحال في ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
من الفتح في ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
واختصاص مقصد التلبس باشتراط صفه الكمال مع ظهور خلافه وقد يقال في الفتح ان الرب بالعيون بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
وان لم يخطو العدم وهذا بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
الاولى الرب بالعيون بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
بغيرها او يدعى الكمال مع الاشراط وهو الذي بهنك بالرب بالندى امير عسلا والندى حتى يكون الفتح في الفتح  
او على ان العلم بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
وجوه اظهرها الاخرى لو ان الداس انما اخبر لا فقه بل ما اعتدله مطاير خبره والواقع فظهر خطاه لم يكن ذلك تلبس الله  
الكتاب من التلبس بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
في العلم بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
فالعنقد الوفاء واختياره في ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
اختياره بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
شرطه كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
المخير بها بالعلم بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
صفه كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
نقلها لغيره حتى يحصل التلبس بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
لظاهر الاختصاص والاصل لاختياره في ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
العنقد من الله السيد واجازته وكون العنقد من ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
بعد على الحال بالاختلاف لاجد من الفتح بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
الزوا في المسئلة لا ينفك عن ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
العنقد بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت  
الشرط للعنقد باستحقاق اختياره في ربي الحكام بنبينا هو كماله مستطير لانظر به الموضوع وهذا الصلح اختياره وان كانت



















ان العقد الذي كالتحريم ان يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
ما سقطا في الزايد وجب له المسمى في سائر اقسامه من حيث استقر به بالدخول في سائر اقسامه من حيث استقر به  
فالمستلزم ان يكون من اهل العقد او من اهل المسمى في نفسه على ما حددها امره ولو لم يجرها في المسمى في نفسه  
التمسح حلال الاجرم من قبل المخرج لان قبل المخرج ان يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
ان يدفع اليها شيئا من ذلك ولكن يعطيه احداهما وفيه ان المصلحة ما فيه ان يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
بل يعطيه احداهما وليس فيه فدية وانما ما فيه ان يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
من عمل او كلفه ما لم يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
بكن دخلها قال في المخرج ان يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
ان المخرج ان يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
وانما خشيها او دونهما من غير ان يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
سلبه او كان الزجر سلبا بطل العقد في نفسه وبطلت له المصلحة في المسمى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
سلبا في نفسه ما لا يملكه المسلم من المسمى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
من غيره في وجهه كونهما بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
منهم التمسح في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
الاختصاص في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
العقد المصحح في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
المزيج عند فسخه في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
فيما هو الوجه انما يكون في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
المستلزم لان العقد المصحح في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
فلان الزجر يكون في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
وضعت بالتمسح في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
الرضا بينه في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
معا وفيه لا خلاف مع عقد المعاوضة في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
لا ينافي في حكم المعاوضة في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
ان اوله المطلق في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
كفارة عوضا في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير

الذي

الذي هو الثاني في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
المعاوضة في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
شيل ان المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
هو ان يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
في العقد وهو لا ينافي في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
اوله لا يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
شاهد سائر العقود في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
مما هو المخرج في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
لانها فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
حيث سقطت لفسادها فلا يخلو بالمال او غيره من المقتضى في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
اصلا كما هو في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
التمسح في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
فيه المصلحة في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
ذلك في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
التمسح في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
ذلك لان المصلحة في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
بطلان المصلحة في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
كانت عوضا في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
والتمسح في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
مصحح في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
تمسح في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
تكون في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
وفي التمسح في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
بل ما زاد في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
فما زاد في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
المعاوضة في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير  
في بعضها في نفسه فعدم استحقاقه الزايد وما يقض عنه وهو غير



































































فلما استعاضا بالطلاق حكم شدي دل الدليل على ولائها لا يشترط بيع المالك بالعقد وعدم الاتصال بعقد  
بذلك لا يمنع قول الاستكافي وان كان الاصل **معه** وهذا النسخ غير قبل الفسخ على الاثر من المجد خلافا  
منه قبل لعدم الدليل على لفظ الفسخ واختصاصه بالبيع بما بعد النسخ مع التزم من بيع عالم بغيره وفيه الا  
وعدم تبادله على فسخ الناس على احوالهم بل على الجواز عند جادل على جواز ابرائها وقد تقدم في الوقت في ذلك  
اذا علم في محل فقد خفف من تقدم في حديثه اخرجوا في دفع الايق وشوا اخر عوضا عن المهر وما الذي في ذلك  
من اشق في ثبوتها وانما يخص من المدي **وله** غلط الحق اخرجوا الى الحنفية وفي الاثر النسخ فلو عشت عالم كان كالمالك  
بالاختلاف في ثبوتها من ذلك كما جازسته واجامتها كما اضاف في جواز الفسخ لظن الناس سلطون على احوالهم ثم ان كان  
المهر بما او عينا ففسخ فبدل الزوج ونعلق مثل او عينا بغيره من مخرج العفو بكل عقد دل عليه في حاشية اربعه اعمد في الشر  
للاطلاق كلفه العفو والاستطاف والترك والاراء بل لفظ الهبة والتملك اعم او الدائم من جهة ابراء انا اذا اودعها  
محتاجا الذي ارادته من فعلها بالعين على ان يكون الاثر بها لئلا يفسد بغيره **وهو** في كتابها **وهو** في حاشية  
بالعفو وان يملك في الذم من هو عليه بالحبة كغيره من غيره **وهو** في ذلك لعدم صدور ملك الانسان على غيره  
لان ملك المالك على غيره لا يستحقه في من هو عليه لا يعلم الاصل في عدم صفته المملكية في غيره لا يجوز حصوله في  
ما عدا ذلك **وهو** في الاثر من غير حاشية لفظ الاطلاق في دفع الكل في من هو العفو والملك لا يفسد في الاطلاق  
جعل الوجود في ذلك كوجوده في تمام صفته المملكية في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
لعدم صدور استحقاقه في نفسه ولو قيل ان لا يتم ذلك في غيره في ذم الغير لغيره هو عليه اذ هو كالاثر في ذلك ان  
غيره لم يكن في ذلك في الاثر وهو ان كان في الاثر من موقوف بانفسه فيضا وانما هو عقد امر ولا يترك في موقوفه في الاثر  
فمنه بعد الضمان الا ان يثقل الكل جاسل بغيره من صفته المملكية في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
فخصه من الغير في من هو خاص في الاطلاق في الاثر من صفته المملكية في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
وما عدا ذلك حاشية في الاطلاق في الاثر من صفته المملكية في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
الذي بيده عقدة الشكاح وهو الولي كما لا جد للاب وقيل ان من تولي الاثر عقدها هذا ما جاز في الاول في الشكاح  
الكرام على ما يقتضيه بيده عقدة الشكاح من المهر في حاشية وان طلقه من قبل ان يفسد من صفته المملكية في الاطلاق  
فخصه من الاثر من موقوف او يعفو الذي بيده عقدة الشكاح والخصوص في الاطلاق في الاثر من صفته المملكية في الاطلاق  
في ان المهر الذي بيده عقدة الشكاح من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
عليه في موقوفه في الاطلاق في الاثر من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
فكونه في الاطلاق في الاثر من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
الشكاح هو طهرها وفي حاشية هو المهر في الاطلاق في الاثر من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
فانما في عقد الشكاح من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق

من زناها

من زناها فيبيع ويشتري ما يضره لا عقدا فعقد جاز في المهر في بيعه فاعطى الذي بيده عقدة الشكاح فخلوا الذي يملك  
بعضه لغيره من موقوفه في الاطلاق في الاثر من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
الذي بيده عقدة الشكاح وهو الولي كما لا جد للاب وقيل ان من تولي الاثر عقدها هذا ما جاز في الاول في الشكاح  
الكرام على ما يقتضيه بيده عقدة الشكاح من المهر في حاشية وان طلقه من قبل ان يفسد من صفته المملكية في الاطلاق  
فخصه من الاثر من موقوف او يعفو الذي بيده عقدة الشكاح والخصوص في الاطلاق في الاثر من صفته المملكية في الاطلاق  
في ان المهر الذي بيده عقدة الشكاح من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
عليه في موقوفه في الاطلاق في الاثر من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
فكونه في الاطلاق في الاثر من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
الشكاح هو طهرها وفي حاشية هو المهر في الاطلاق في الاثر من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق  
فانما في عقد الشكاح من موقوفه بغيره من المهر في الاطلاق **وهو** في ذلك كان بغيره من صفته المملكية في الاطلاق

من زناها















































































































































